القول المبين
في الرد عن الشيخ محيى الدين ﷺ

تأليف

العَلَم الفردُ الإمام

عبد الوهاب بن احمد بن علي الشعراني

تحقيق

د. محمد عبد القادر نصار



دارة الكرز
للنشر والتوزيع

دارة الكرز
للنشر والتوزيع

١٧ ش منشية البكري - مصر الجديدة

Darat al-Karaz,
17 Manshiyyat Al-Bakri St, Cairo

تليفون: ٠٢/٢٤٥٥١٣٠٤

Email: darkaraz@yahoo.com

الكتاب: القول المبين في الرد عن الشيخ محيى الدين ﷺ

المؤلف: العلم الفرد الإمام عبد الوهاب الشعراني

المحقق: محمد عبد القادر نصار

الناشر: دارة الكرز

سنة الطباعة: ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

بلد الطباعة: القاهرة، مصر

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٩٢٨ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي: 977-6156-95-9

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن لـه ولي من الذل وكبره تكبيرا. والصلاة والسلام على العبد الفرد ذي الكمال والرشَد، المثبت لربه صفات كماله، والنافي عنه أوصاف نقصه وزواله، سيدنا ومولانا محمد وعلى صحبه وآله، كما يليق بكمال الله وجلاله.

وبعد، فهذه رسالة صغيرة تمثل – فيما يظهر لنا- خاتمة تصانيف الإمام الشعراني في سيدي محي الدين بن عربي وعلومه وعقائده. فقد ألفها سنة ٩٦٤ أي قبل وفاته ﷺ بنحو تسع سنوات خاتماً بها سلسلة مصنفاته الأكبرية التي تشمل مختصره للفتوحات المكية الذي هو أهم هذه المصنفات وأكبرها ويصدر عن الدار الجودية في عام ٢٠٠٨ بإذن الله تعالى، وكذا منتقاه من الأشعار التي صدرت بها أبواب الفتوحات، وهذان الكتابان ورسالتنا هذه هي التي بقيت من هذه السلسلة دون نشر. ناهيك بما نشر من هذه المصنفات كالكبريت الأحمر واليواقيت والجواهر، فضلاً عما بثه الإمام الشعراني من كلام الشيخ الأكبر في مصنفاته الأخرى.

ونشر هذه الرسالة ونشر غيرها يستهدف أمرين: أولاً: تأسيس الدراسة العلمية الكاملة لتراث الإمام الشعراني. ثانياً: تيسير هذا التراث لنفع الأمة الإسلامية

وقد قطعنا شوطاً كبيراً في المساعدة على ذلك بإعادة نشر ترجمة الشيخ محي الدين المليجي الشعراني المتوفى في القرن الثاني عشر للإمام الشعراني وهو كتاب «مناقب القطب الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراني» المسمى من قبل مؤلفه «تذكرة أولي الألباب في مناقب الشعراني سيدي عبد الوهاب».

كما أصدرنا عدة كتب من تراث الإمام الشعراني مما لم يسبق نشره وهي: الميزان الذرية المبينة لعقائد الفرقة العلية، الصادر كسابقه عن الدار الجودية بتحقيق شيخنا وولي نعمتنا الأستاذ الدكتور جودة المهدي النقشبندي ومشاركة الفقير في الحالين. وكذا كتاب الدرر واللمع في بيان الصدق في الزهد والورع، وكتاب إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين، الصادرين عن دارة الكرز بتحقيق الأستاذ أحمد فريد المزيدي ومشاركة الفقير

كما يلحق بهذه الكتب القيمة عمل فريد آخر من مصنفات إمام القرن العاشر وهو كتاب «تطهير أهل الزوايا من خبث الطوايا» بتحقيق الأستاذ المزيدي ومشاركة الفقير كذلك.

وإذ الأمر كذلك، فإننا لنحمد الله على ما وفقنا إليه من خدمة تراث هذا الإمام إذ لم يقع في عصر الطباعة مثل هذه النهضة في خدمة تراثه وهي نهضة التي شاركنا فيها غيرنا ولا ننكر ذلك، فقد صدر منذ بضع سنوات كتاب الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية عن مكتبة أم القرى بالقاهرة، وصدر كتاب الجوهر المصون فيما تعطيه الخلوة من الأسرار والعلوم عن دار جوامع الكلم، كما صدرت رسالة الفتح في تأويل ما صدر عن الكمل من الشطح عن دار الأزمنة بالأردن.. كل هذا صدر في نحو السنوات الست الماضية.

ونحن نعد باستكمال ما بدأناه في هذا الصدد إن شاء الله تعالى بلا كلل غير قانعين بما حققناه في هذا الصدد على أهميته.

وليس يبلغ أحد شأو الإمام الشعراني في تأثيره فيمن تلاه من أئمة الصوفية، وهو في هذا نظير الإمام أبي حنيفة في الفقه بالنسبة لأهل الألف الثاني

من عمر الأمة المحمدية، فالصوفية عيال على كتبه، فلا تحصى النقول التي نقلوها عن كتبه ولا يقارن بها نقولهم عن غيره من المتأخرين، بل ولا المتقدمين!!

وقد تستدعي إشارتنا إلى الألف الثاني ذكر الإمام أحمد الفاروقي السرهندي ﷺ الذي اشتهر بمجدد الألف الثاني، ولكن الفارق الأظهر بين هذين الإمامين هو أن الإمام الشعراني غلب عليه علم السلوك بينما كلام الإمام السرهندي غلب عليه بيان المعارف الصوفية والمطابقة بين علوم الكشف وعلوم الشريعة. وبين الإمامين من التشابه أوجه كثيرة يضيق المقام عن تفصيلها، فلعلنا نخصص لها مقاماً آخر بإذن الله تعالى.

وقد يستغرب البعض أن يذكر الإمام السرهندي الذي خالف الشيخ الأكبر في مسائل رئيسة في هذا المقام مع سيدي عبد الوهاب الشعراني المدافع عن الشيخ الأكبر. فلئن كان الإمام الشعراني من اللاهجين بالثناء على ابن عربي الخادمين لكتبه وعلومه، فقد احتفظ باستقلاله عنه مع غاية حسن الظن والتحفظ عما يشعر بالثلب. أما الإمام السرهندي فقد كان أصرح في اختلافه مع الشيخ ابن عربي مع اعتقاد ولايته، وكما كان له استدراكاته المشهورة فقد كان للإمام الشعراني استدراكاته كذلك. وقد رأينا للإمام الشعراني في لطائف المنن تحفظه على تسمية الإمام الفخر الرازي لتفسيره بمفاتيح الغيب ورأيناه يتحفظ على أحد أبيات عينية العارف الجيلي.

فليس الإمام الشعراني – وهذا هو بيت القصيد هنا- حاطبَ ليل كما يحسبه هؤلاء الذين لم يستسيغوا بعض ما ورد في طبقاته الكبرى، وليس هو بالذي يقف من الشيخ ابن عربي موقف المقلد مطلقاً، بل هو الناقد البصير الذي

نص على ما أشكل عليه في الفتوحات وتوقف فيه وتركه لعلماء الإسلام ليدلوا بدلوهم فيه، وهو الذي تعوذ في مقدمة اليواقيت من موافقة أهل "الكشف غير المعصوم" على حساب ما اتفق عليه المتكلمون، وهو الذي خالف شيخه الأكبر في جملة أمور أثبتناها في غيرما كتاب.

بين يدي الرسالة

ونحن إذ نقدم هذه الرسالة التي – وإن تشابهت في موضوعها مع ما نقله الإمام عن الشيخ الأكبر في اليواقيت والجواهر – تظل شاهداً على بقاء اهتمام الإمام الشعراني بالذب عن الشيخ ابن عربي حيث يكون الذب واجباً بنفي ما لا يصح نسبته له مطلقاً من القول بقدم العالم والحلول والاتحاد.

وأسلوب الإمام الشعراني في الرسالة يختلف عن أسلوبه في اليواقيت، إذا إنه في القول المبين يتصرف بالعبارة بشكل يفسر مبهمها، بينما يورد عبارة الشيخ محي الدين كما هي في اليواقيت. وعليه فهذه الرسالة ليست- كما يبدو من كلام الإمام الشعراني- مجرد إيراد لنصوص الشيخ الأكبر، بل هي تمثل فهم الإمام الشعراني لهذه النصوص وتفسيره لها. فقد راجعت بعض هذه النصوص على نص الفتوحات فوجدت هذا التصرف في العبارة مع وضع لفظة هنا أو هناك توضح ما غمض من لغة الشيخ الأكبر.

والإمام الشعراني لا يخرج في هذا عن الأمانة العلمية شيئاً لأنه لا يتصرف في العبارة بغير ما يعطيه ظاهرها من معنى، بل هو يعين القارئ الذي قد يلتبس أو يغمض عليه معنى كلام الشيخ بإعادة صياغة هذا الكلام محافظاً على معناه الأصلي، وهي طريقة معروفة في النقل لا غبار عليها.

تاريخ تأليف الرسالة

ألف الإمام الشعراني رسالته تلك سنة ٩٦٤ كما مر وهذا التاريخ له دلالة كبيرة، إذ يقع في المنتصف تماماً من تأليفه اليواقيت الجواهر ومن وفاته سنة ٩٧٣، فيسبقه من تأليف اليواقيت تسع سنوات ويتلوه إلى وافته تسع أخرى. بل إن هذه الفترة كانت فترة نشاط تأليفي كبير في حياة الإمام وتمثل كتاباته في ستينات القرن العاشر ذروة سامقة في تاريخ الإمام ﷺ. وهذه هي الفترة التي أعاد فيها تأليف طبقاته الكبرى لتخرج في أبهى أشكالها طبقات وسطى نعد كل محب بإخراجها هذا العام إن شاء الله الموفق.

وهي الفترة التي أعاد فيها كتابة منته الكبرى لتخرج منناً وسطى لعلها ترصد منناً أخرى امتن الله به على قطب السلوك الصوفي سيدي أبي المواهب الشعراني قدس الله سره. ونحن في إثر نشر هذه المنن الوسطى قريباً كذلك.

وينبغي ألا يغيب عنا أن مؤلفات الإمام كانت تصيب أغراضاً عدة، فمنها إقامة الحجة على أدعياء عصره وقد كرس لهذا الغرض قسماً كبيراً في بواكير حياته التأليفية وهي فترة الثلاثينات من القرن العاشر خاصة كما في إرشاد الطالبين وردع الفقرا والجوهر المصون وغيرها.

ومنها التوفر على تراث الشيخ الأكبر توفراً نابعاً من محبته له ﷺ في كما مختصر الفتوحات والكبريت الأحمر وسواطع الأنوار القدسية فيما صدرت به الفتوحات المكية.

ومنها الذب عن الشيخ الأكبر كما في اليواقيت ومختصره المخطوط والقواعد الكشفية ورسالتنا هذه وغيرها.

ومنها التأسيس لمنهج التربية الشعراني وإقامة جامعة الطريقة الشعرانية كما في لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب والبدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير وكشف الغمة عن جميع الأمة والميزان الكبرى ومختصر قواعد الزركشي الفقهية ومختصر تذكرة السويدي في الطب وغيرها.

ومنها بيان ما امتن الله به عليه من منن تستجلي مقام أعظم مصنفي الصوفية في القرن العاشر وتظهر ثمرة تربيته على خواص الخواص لكيلا يكون كلامه دعوى بلا بينة كمننه الكبرى والوسطى والصغرى.

ومنها مؤلفات الأخلاق غير المتعلقة بشخصه ﷺ التي وإن أقامت الحجة على صوفية عصره وكل عصر بعده، فهي تؤسس تأسيساً جديداً للسلوك قائماً على التطبيق العملي لأخلاق أهل الإحسان وبيان أحوال المشايخ في تطبيقها، لا سيما الذين تلقى عنهم القطب الشعراني، كما في الأخلاق المتبولية وبهجة النفوس والأحداق وتنبيه المغترين والعهودين وغيرها.

ومنها التفرغ لإشاعة فضل شيخه سيدي علي الخواص مما تتحدث به الدنيا كما في درر الغواص والجواهر والدرر الوسطى والكبرى وغيرها.

ومنها شرح وبيان المفاهيم الصوفية كما في كتابه الرائع الميزان الذرية ورسالة السماع وغيرها.

ومنها الترجمة لأئمة الصوفية كما في طبقاته الثلاث الوفية مما لم ينسج مثله على منوال ويقف شاهداً على ما أوتي الإمام الشعراني من قبول في كتبه وفتح ونوال، بحيث صارت كل طبقات صوفية لطبقاته تابعة ولها غابطة وفي ظلها راتعة.

ومنها الذب عن أئمة الصوفية عامة كما رسالة الفتح في تأول ما صدر عن الكمل من الشطح، والأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية والفلك المشحون في أن التصوف هو ما عليه العلماء العاملون

اصول الكتاب

حققنا الرسالة على مخطوطين أولهما محفوظ ضمن مجموعة أتانا بها بعض الإخوة من تلاميذ العارف بالله الشيخ مصطفى عبد السلام الأحمدي، وقد وجدناها ناقصة لما أتوا بها، ومنها أخذنا عنوان الرسالة.

والثاني مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية وهو الذي له التقديم في ضبط نص الرسالة. ولا يذكر هذا المخطوط الرسالة إلا باسم رسالة للشيخ الشعراني، وهو مسجل برقم ١٦٧ تصوف تيمور بالدار. وقد كتب أسفل عنوانها بخط أصغر وبقلم مغاير: في تبرئة الشيخ الأكبر، وكأن ذلك ترجمةٌ ممن وقعت الرسالة في حوزته لمضمون الرسالة. ومسطرة هذا المخطوط ٢٢ سطراً بمتوسط لا يقل عن ٢٠ كلمة في السطر الواحد، فهي صفحة ممتلئة مكتظة بالنص.

نسبة الرسالة للإمام الشعراني

ونسبة هذه الرسالة لمصنفها ﷺ ثابتة بلا شك، إذ تتطابق تتشابه النقول مع ما في الطبقات والجواهر، كما يذكر المصنف قصة تلقيه نسخة الفتوحات الخالية من الدس كما ذكرها في اليواقيت فضلاً عما أثبته الناسخ من مطابقته الرسالة على نسخة مكتوبة بيد سيدي عبد الوهاب رضي الله عنه ونفعنا به. وهذه أدلة كافية وافية.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ (سبأ: ٢) وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المنزه عن كل شيء خطر بالبال وأشهد أن سيدنا مولانا محمداً عبده ورسوله سيد الخلائق في كل مقام وحال، اللهم فَصَلِّ وسلم عليه وعلى آله وأصحابه خير صحب وآل، صلاة وسلاماً دائمين بلا زوال.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة ضمنتها جملة من نصوص الشيخ الكامل الراسخ مربي العارفين الشيخ محيي الدين بن عربي ﷺ، المفصحة ببراءته من القول بِقِدَمَ العالم أو بالحلول أو الاتحاد، ولم أجب عنه بالصدر كما يفعل غيري إنما أجبت عنه من نصوصه في كتبه «كالفتوحات المكية» و«الواقح الأنوار» وغير ذلك لكونه ذلك أقوى في ردّ المنكر إن هداه الله تعالى إلى طريق الخير.

ومن نظر في هذه النصوص بأدنى فهم حكم بجهل من نسب ذلك إليه ﷺ إنما هو لجهله بمقام الشيخ في العلوم ﷺ، وما بقيَ للمنكر طريق إلى نسبته إلى القول بقدم العالم إلا كونه لم يطلع على نصوصه التي نذكرها في هذه الرسالة فهو معذور من وجه وغير معذور من وجه آخر حيث لم يرد العلم في ذلك إلى من هو أعلم منه كما وقع لبعضهم حين نظر في قوله في خطبة الفتوحات: الحمد لله الذي خلقَ الموجودات من عدم وعَدِمَهُ، فقال: عدم العدم وجود، فكيف يصح خلق الموجودات من وجود؟ هذا مبنى على قوله بِقِدَمَ العالم. انتهى

والشيخ ﷺ عما فهمه هذا المعترض بمعزل، فإن مراده بقوله[1] «من عـدم»، أي بالنظر لما عندنا وفي نظرنا، فإننا لا نعلم بوجـود شيء مـن العـالم إلا بعـد أن أبرزه الله تعالى من كتم العدم ومكنون الغيب إلى عالم الشهادة كما أننا لا نرى ثمار الأشجار الكامنة في خشبها إلا بعد ظهورهـا مـن الخـشب، ومادامـت الـثمار لم تخرج من خشب الأشجار فهي معدومة عندنا، كما أننا لا نعلـم نفوسـنا إلا بعـد إخراجها من العدم فافهم

وأمـا قولـه «وعدمـه»، فـالمراد بـالخلق هنـا التقـدير في العلـم الإلهـي [لا الوجود][2] ولا الإيجاد من العدم المطلق لأن العدم المطلق ليس فيه شيء ثابت من أعيان الموجودات، ويسمى العدم المحض، بخلاف العدم الإضافي، فـإن أعيـان الموجودات ثابتة في العلم الإلهي فلابـد مـن إخراجهـا إلى عـالم الـشهادة، فهـي موجودة في علم الحق تعالى معدومة عندنا، فـصح قـول الـشيخ إن الحـق تعـالى أوجدها من وجود يعني في علمه، فلهـا القِـدَمُ مـن هـذا الوجـه، ولـذلك قـال بعضهم التحقيق في هذه المسألة أن العالم قديم في العلم حادث في الظهور لنـا، لا لله عز وجل[3].

وإيضاح ذلك أن الموجودات معلومُ علم الله عز وجل، فكما لا افتتاح لعلم الله تعالى كذلك لا افتتـاح لمعلوماتـه فهـي أزليـة في العلـم الإلهـي. ولـو كانـت محدثةً[4]، للزم تقدم جهلٍ على العلم بها في حق الحق تعـالى وذلـك محـال. ولعـل

(١) في (ب): مراد مقوله.

(٢) ليست في (أ).

(٣) في (أ): لله تعالى.

(٤) أي لو كانت محدثة في علم الله تعالى

شبهةَ من قال بقدم العالم من الفلاسفة نشأت من هذه المسألة، ولكن إن أرادوا أنه قديم في العلم الإلهي فلا خلاف بيننا وبينهم، وإن أرادوا أنه قديم مطلقاً فهو كفر صريح بإجماع الملل كلها.

ونظير ذلك من قال بحدوث القرآن أخذاً من قوله تعالى:﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ (الأنبياء: ٢) فإن المراد أنه محدَثُ التنزلِ لا محدثُ الوجود، كما يقال حدثَ اليومَ عندنا ضيفٌ، مع أن عمرَه مائةٌ سنة وأكثر. [فكما أن القرآن يحدث التنزل إلينا [به][1] بعد أن][2] لم نكن نعرفه بوجه من الوجوه فكذلك العالم أحدث الله تعالى ظهوره لنا إلى عالم الشهادة لأنه محدث في علمه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وإيضاح ذلك أن تعلم يا أخي جزماً أن علم الحق تعالى مباين لعلم خلقه، فإن تعلقَ علمهِم لا يكون إلا تابعاً للمعلوم بخلاف علم الحق تعالى فإنه مساوٍ لمعلومه، وما تميز عن الخلق إلا برتبة كونه تعالى فاعلاً والعالم مفعولاً، ويكفينا ذلك التمييز بين علم الخالق وعلم المخلوق. ولا سبيل لأحد إلى الترقي عما قلناه أبداً لأنه يؤدي إلى مساواة الخلق للحق تعالى في رتبة القِدَم من جميع الوجوه، وأن العالم موجود بذاته كالحق تعالى وذلك من أمحل المحال، فعلم أنه لا يجوز بإجماع أن يقال إن علم الحق تعالى تابع للمعلوم، لأنه يلزم منه تقدم جهلٍ بالمعلوم قبل تعلق علمه تعالى به كما مرت الإشارة إليه وهو كفر صريح.

وعُلِم أيضا أن من قال إن العالم قديم من كل وجه أخطأ، أو حادث من كل وجه أخطأ. ومن قال إنه قديمٌ في العلم الإلهي حادثٌ في الظهور من الغيب إلى

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من عندنا يتضح بها المعنى.

(٢) سقط من (ب).

عالم الشهادة أصاب. هذا ما فهمته من قول الشيخ ﷺ «من عدم وعدمه»، فمن وجد شيئاً أوضح من ذلك فليلحقه بكلامنا هنا.

ولنشرع في ذكر نصوص الشيخ محيي الدين ﷺ المصرحة بحدوث العالم، وبعدم قوله بالحلول والاتحاد، كل نوع في مبحث. فأقول وبالله التوفيق:

[نصوص الشيخ الأكبر في كون العالم حادثاً مخلوقاً]

من نصوصه المصرحة بحدوث العالم قوله في الباب الحادي والسبعين وثلاثمائة من الفتوحات: إنما سُمِّيَ العالَمُ عالَماً من العلامة لأنه الدليل على المرجِّح وهو اللهُ تعالى[1]. ومنها قوله في الباب التسعين والثلاثمائة: لا يعرف أحد من الخلق أولَ مدةِ خلق العالم أبداً على التحديد من طريق العقل أو الأدلة[2]، وكل[3] تاريخ لذلك فهو مجهول مع قطعنا بالقول بحدوث العالم بلا شك، وإنه ليس له رتبة واجب الوجود فلا يصح له رتبة القِدَم من كل وجه. انتهى

ومنها قوله في الباب الثالث والتسعين ومائتين بعد كلام طويل: اعلم أن شبهة من قال بقدم العالم من الفلاسفة خَذَلَهم الله وجود الارتباط المعنوي بين الرب والمربوب، والخالق والمخلوق، والرازق والمرزوق، وهكذا في سائر

(١) المرجح أو المخصص وهو هنا الحق تعالى الذي يخصص الممكن وهو العالم ببعض ما يجوز عليه من وجود أو عدم ومقدار وزمان ومكان وجهة، لذا كان العالم كالعلامة على من خصصه وهو الحق تعالى، فصار مفيداً لمعنى التوحيد.

(٢) أي لا يعلم إلا بطريق الكشف. وكلام الشيخ غاية في الجودة إذ يتفق مع عظم تلك التقديرات التاريخية التي يعطيها علماء الفرنجة لظهور الكون وإن كان توقيتاتهم تلك بالظن ولا يمكن أن تعطي زمن خلق العالم بدقة. وقد كان الناس في أوربا حتى منتصف القرن التاسع عشر يحددون تاريخ خلق الأرض ببضع آلاف من السنين فانظر منة الله على أوليائه.

(٣) في (أ): أو بدلاً من قوله: وكل.

الأسماء، فإن اسم الرب يطلب المربوب، والخالقَ يطلب المخلوقَ، والرازق يطلب المرزوق؛ ولا يُعقَلُ كلٌّ واحدٍ إلا بوجود الآخر أو تخيلِّه، فلا تصح المنافرة عندهم من جميع الوجوه [١].

فهذا هو الباب الذي دخلوا منه والحق أنه لا يلزم من وجود هذا الارتباط قدم العالم بل ذلك محال[٢]. انتهى

ويوضح ذلك قوله ﷺ في كتابه لواقح الأنوار: اعلم أن كل أمر يطلب الكون فإنما ذلك من كونه تعالى إلها، وكل أمر لا يطلب الكون فإنما ذلك من كونه تعالى ذاتاً، فمهما أتاك من كلام المتكلمين فزنه بهذا الميزان، يتحقق لك الأمر فيه. انتهى

ومنها قوله في باب الأسرار لو كانت العلةُ[٣] مساويةً للمعلول في الوجود لاقتضى وجود العالم لذاته ولم يتأخر عنه شيء من محدثاته، والعلة معلولة وما ثَمَّ علةٌ في علم الخلق إلا وهي معلولة، لو كان الحقُّ تعالى علة حقيقية لارتبط وانبهم الأمر واختلط، وتعالى الله عن ذلك كله. ويؤيد ذلك قول الشيخ أيضاً في «عقيدته الوسطى»: لا يقال أفعال الله تعالى بالحكمة، وإنما يقال إنها عين الحكمة، وذلك لأن من قال إنها بالحكمة يُصَيِّرُ الحقَ تعالى محكوماً عليه ويدخِلُه تحت التحجير [وتحت][٤] حكم العلل[٥] وتعالى الله عن ذلك.

---

(١) ورد بهامش (أ) تعليقاً على هذا الموضع: قوله المنافرة، لعلها انفكاك الرب عن المربوب إلخ.

(٢) وهو الباب الذي ولج منه ابن تيمية فقال إن العالم قديم بالنوع حادث بالأفراد!

(٣) العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عنه مؤثراً فيه.

(٤) ليس في (أ).

(٥) في (ب): العدل.

ومنها قوله في باب الأسرار: ما قال بالعلل إلا القائل بأن العالم لم يزل(١)، وأنّى(٢) للعالم بالقِدم وماله في الوجود الوجوبي قَدَم. لو ثبت للعالم القدم لاستحال عليه العدم، والعدم واقع بلا تدافع.

ومنها قوله في الباب التاسع والستين: اعلم أنه يقال الحق مُقَدِّرُ الأشياء أزلاً ولا يقال إنه موجدها أزلاً(٣) إذ العالم كله موجود عن عدم ووجوده مستفاد من موجِدٍ أوجده وهو الله تعالى، فمحال أن يكون أشخاصُ العالم أزلية الوجود، لأن حقيقة الموجِد أن يُكَوِّنَ ما لم يكن موصوفاً عند نفسه بالوجود وهو المعدوم، لا أنه(٤) يوجد ما كان موجوداً أزلاً لأن ذلك محال، وأطال في ذلك.

ثم قال في موضع آخر إن ذلك محال من وجهين، أحدهما أن معنى كونه موجِداً إنما هو بأن يوجد المعدوم، ولا يوجِدُ تعالى ما هو موجود، فإن إيجاده تعالى إنما هو خاص بمن هو مفتقر إلى موجد يوجده ممن وجوده مستفاد من الله تعالى؛ ثانيهما أنه لا يقال في العالم إنه موجود أزلا، لأن معقول لفظة الأزل نفي الأولية، والحق تعالى هو الموصوف بذلك وحده دون خلقه، فوجود العالم في الأزل مستحيل لأنه يرجع إلى قولك: العالم المستفيد من الله الوجود، غير مستفيد من الله الوجود! لأن الأولية حينئذ قد انتفت عنه بكون العالم معه أزلا، ومعلوم جزماً أن أوليته تعالى لا أول لوجودها، فهو تعالى الأول لا بأولية تحكم

---

(١) أي لم يزل موجوداً في الأزل قديماً بلا ابتداء وهو نفي لكونه محدثاً مخلوقاً، نعوذ بالله تعالى من ذلك.

(٢) في (ب): وأن.

(٣) لأن الإيجاد والأزلية لا يتفقان لسبق الموجد بكسر الجيم وهو الله تعالى على الموجد بفتح الجيم وهو الكون، سبقاً ذاتياً لا زمانياً فالزمان لا يجوز عليه تعالى.

(٤) بالأصل: لأنه، ولا مفهوم له.

عليه فيكون تحت حيطتها ومعلولا عنها كالأوليات المخلوقة للفناء[1] وأطال في ذلك.

ومنها قوله في الباب الثالث والتسعين ومائتين: اعلم أن مراد من قال إن الوجود مرتبط بالحق تعالى أنه مرتبط بالحق تعالى ارتباط عبودية بسيادة لا ارتباط عين بعين حتى في حال كون العالم في الغيب الإلهي، فإن الأعيان الثابتة في العلم الإلهي لم تزل تنظر إلى موجدها سبحانه وتعالى بعين الافتقار أزلا ليخلع عليها اسم الوجود عند نفسها، ولم يزل تعالى ينظر إليها بعين الرحمة لاستدعائها ذلك، فلم يزل تعالى رباً لنا في حال عدمنا وحال وجودنا، إذ الإمكان لنا كالوجوب له تعالى، فكما أنه تعالى واجب الوجود على الدوام فكذلك نحن في مرتبة الإمكان على الدوام، لا يصح لنا[2] الخروج عنها أزلاً وأبداً، وأطال في ذلك.

ثم قال: فعُلِم أن من لم يعتقد هذا الارتباط المعنوي الذي ذكرناه يعني من أن المراد بارتباط العالم بالحق تعالى كونه مرتبطاً به ارتباط عبودية بسيادة زلت به قدم الغرور في مهواة من التلف، إذ الذات المقدس غنى عن العالمين لا يصح لأحد ارتباط به، لأنه لا يطلبه[3] كما تطلبه حضرات الأسماء التي هي المَرْتَبة للذات لا عينها، إذ الألوهية مثلا هي التي يصح الارتباط المعنوي بها، فإنها هي

---

(١) ما يقارب رسم الكلمة في المخطوط: البقاء، ولا مفهوم له، وكلمة الفناء محتملة في رسم الكلمة بالمخطوط كذلك. والله أعلم.

(٢) في (أ): لأن ليس لنا.

(٣) الفاعل المستتر هو ذات الله تعالى والمقول يعود على لفظ "كل أحد"، سوى الله تعالى، أو العالم المخلوق إجمالاً.

المتوجهة على إيجاد العالم بأحكامها وَنِسَبِهَا وإضافاتها وهي التي استدعت الآثار في العالم فإن إلهاً بلا مألوه، وخالقاً بلا مخلوق، وقاهراً بلا مقهور، وقادراً بلا مقدور صلاحيةً ووجوداً وقوةً وفعلاً لا يصح[1]، ولو زال سر هذا الارتباط لبطلت أحكام الربوبية كما قاله سهل بن عبد الله التستري وغيرُه، وذلك لعدم وجود من تظهر حضرات الأسماء آثارها فيه ويتأثر بأحكامها، فإن من المحال أن تظهر الآثار في جانب الحق تعالى فيكون مرحوماً ومقهوراً أو منتقماً منه وهكذا فافهم.

قال الشيخ محيي الدين ﷺ ومن هذا المبحث ظهر القائلون بقِدَم العالم لظنهم أن العالم مرتبط بالذات كارتباط الألوهية التي هي مرتبة الذات لا عينها، وظهر منه أيضاً القائلون بحدوث العالم مع الإجماع من الطائفتين أن العالم ممكن وأن كل جزء منه حادث وأنه ليس له مرتبة واجب الوجود بنفسه، وإنما هو واجب بغيره، فلا يقدر على إظهار نفسه إلى عالم الشهادة، وإنما أظهره الحق تعالى بقدرته وإرادته، إذ الخالق مثلا يطلب مخلوقاً ولابد. انتهى

ومنها قوله في الباب الثامن والأربعين من «الفتوحات»: اعلم أن الحكماء الأقدمين قبل وجود نبينا محمد ﷺ وظهوره بالرسالة تسمى الذات المقدسة علة الوجود، والأشعرية تسمى تعلق العلم بكون العالم أزلا علةً من حيثُ قِدَمُه في العلم ولا فرق بين العبارتين عندنا، لأن الذي هرب منه الأشعرية وشنعوا على

(١) هذه العبارة تفهم في ضوء ما تقدم فليس المقصود انعدام ذات الخالق تعالى إذا لم يوجد المخلوق، فالذات موجودة على كل حال، إنما تثبت لها مراتب الخالقية والقاهرية والقادرية وغيرها من مراتب الربوبية بوجود المربوب الذي هو المخلوق المقهور لأنها بوجوده تظهر آثارها وبانتفائه وعدمه لا تظهر تلك الآثار.

الحكماء من أجله وهو قولهم بالعلة يلزمهم في سبق العلم الإلهي بكَوْنِ المعلوم[1]، وذلك لأن سبق العلم يطلب كون المعلوم بذاته[2] ولابد، ولا يعقل بينهما [مقدار][3] بون بعيد ولا يلزم، كما لا يلزم مساواةُ المعلولِ علتَه من جميع الوجوه، إذ العلة متقدمة على معلولها بالمرتبة بلا شك سواء أكان ذلك سَبْقَ العلم أو ذاتَ الحقِّ جل وعلا.

وقد عجز أهل الكشف فضلاً عن غيرهم أن يتعقلوا بين الواجب لنفسه وبين الممكنات بوناً زمانياً أو تقديراً زمانياً، ولم يقدروا على ذلك.

قال الشيخ: وكلامنا في وجود أول ممكن، والزمان من جملة الممكنات، فإن كان أمراً وجودياً فالحكم فيه كسائر الحكم في الممكنات، وإن لم يكن أمراً وجودياً وكان نسبةً، فالنسبةُ حدثت[4] بوجود الموجود المعلول حدوثاً عقلياً لا حدوثاً وجودياً، وإذا لم يعقل بين مرتبة الحق تعالى ومرتبة معلوماته بونٌ زمانيٌ فما بقى إلا التمييز[5] بكون الحق تعالى خالقاً، والعالم مخلوقاً، إذ لا يصح أن يكون الخلق في رتبة الحق تعالى أبدا، كما لا يصح أن يكون المعلول في رتبة العلة من حيث ما هو معلول عنها، وأطال في ذلك.

---

(١) أي بكون المعلوم سيوجد.

(٢) أي أن سبق العلم بوجود المعلوم يطلب أن يوجد ذلك المعلوم وجوداً حقيقياً بالذات لا وجوداً علمياً فحسب، ولا بد من ذلك. ولا يظهر لنا وجه التسوية بين الأشعرية والفلاسفة على الحقيقة، وليس يظهر لنا أن ثبوت الشيء في العلم يعني أن العلم يطلب وجوده طلب تأثير فيكون العلم كالعلة والمعلوم كالمعلول.

(٣) زيادة من (ب)

(٤) في (ب): حديث والمثبت من (أ).

(٥) في (ب): المتميز.

ثم قال فعلم أن من أدل دليل على توحيد الحق جل وعلا وانفراده بالإيجاد للعالم كله كونه عند الحكماء علة للعالم فإنه توحيد ذاتي ينتفي معه الشريك بلا شك، إلا أن إطلاق هذه اللفظة على الحق تعالى لم ترد في شرعنا فلا نطلقها على الله تعالى أدباً. انتهى

ومنها قوله ﷺ في كتابه المسمى بـ«القصد الحق»: اعلم أنه لا ينبغي أن يقال إن العالم صدر عن الحق سبحانه وتعالى، لأن الشرع لم يرد به، وتعالى الله أن يكون مصدراً للأشياء إلا بحكم المجاز والتأويل، لعدم المناسبة بين الممكن والواجب وبين من يقبل المثلية وبين من لا يقبلها، وبين من يفتقر إلى غيره وبين الغني على الإطلاق، وإنما يقال إن الله تعالى أوجد الأشياء موافقة لسبق علمه بها بعد أن لم يكن لها وجود في أعيانها عند نفسها، ثم لما أوجدها تعالى ارتبطت بحضرات أسمائه ارتباط عبودية بسيادة أو ارتباط فقير ممكن بغني واجب، فلا يعقل لها وجود إلا به تعالى. ولو كان العدم المحض أمراً يشار إليه، لكان جميع الممكن صادراً عن الله تعالى، فيكون صادراً من وجود إلى وجود، ويكون له عين قائمة في الأزل، وذلك من أمحل المحال.

فعلم أنه لا يشار إلا إلى القدم النسبي ليخاطبه الحق تعالى بالأمر بالظهور لعالم الشهادة فيظهر امتثاله لأمر ربه عز وجل. انتهى

ومنها قوله ﷺ في كتاب «لواقح الأنوار القدسية»: كل ما له ابتداء فله انتهاء، والبقاء لله رب العالمين، وأطال في ذلك، ثم قال: فقد بانَ لك أن العالم مُحَدث وإن جُهِلَ الزمانُ الذي ابتدأه الحقُّ تعالى فيه. فإن قيل: فهل زمان الحق تعالى الذي كان قبل خلقه هذا الزمان يصح تعقله؟

فالجواب: لا يصح تعقله لأنه كعدم العدم فهو زمان لائق بالحق جل وعلا، فإنَّ تَعَقُّلَ الأمورِ مشروطٌ بوجودِ آدمَ عليه الصلاة والسلام، وقبل آدم لم يكن عقل كما أوضحنا ذلك في «الفتوحات الموصلية». انتهى

وكان ﷺ يقول في معنى قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (النحل: ٤٠) في هذه الآية دليل على أن الحق تعالى إنما خاطب بقوله «كن» موجودا في علمه تعالى، فإنه تعالى أضاف التكوين إلى الذي تكوَّنَ لا إلى نفسه تعالى ولا إلى قدرته: أمرَ ذلكَ الشيءَ الثابتَ في علمه أن يتكون- أي يظهر من عالم الغيب إلى عالم الشهادة- فتكوَّن أي ظهر، كما يمتثل العبد منا أمر ربه عز وجل الآن إذا أمره بشيء. فالعبد مربوب لله عز وجل في حال عدمه كحال وجوده كما قررناه مراراً، فعُلِم أنه لا اعتراض إلا على من يعتقد أن ذلك التكوين من الشيء بحكم الاستقلال لا بإذن ربه.

وإيضاح ذلك أن يقال أن الله تعالى ما خاطب بالقول إلا موجوداً في علمه، فقوله ﴿ أَرَدْنَٰهُ ﴾ (النحل: ٤٠) أي أردنا ظهوره لكم بعد كمونه عليكم في غيبنا وفي علمنا وشهودنا. ومن شأن الإرادة أن لا تتوجه إلا على معدوم العين أو الصفة لتوجده، وقد توجهت هنا على الصفة التي هي الظهور لا على الوجود، فإن عين ذلك الشيء كانت ثابتة في العلم ولذلك خاطبه الحق تعالى، ولو كان عدماً محضاً لمْ يتضمنه علمه القديم، لما كان يصح خطابه ولا وجوده، لأنه ليس له عين ثابتة في العلم.

وأما العدم الإضافي الثابت في العلم فيكفينا في كونه مربوباً عجزه عن ظهوره بنفسه لنفسه لولا توجه كلمة «كن» عليه، فالمسألة في غاية الوضوح عند أهل الكشف، وأما عند العقل فهي في غاية الإشكال.

وأنشد الشيخ محيي الدين على لسان أهل الكشف

فلـــو رأيـــتَ الـــذي رأينَـــا لم تتحـــــير ولا عَجِبْتـــــا
بـــأن الـــشيء قـــولُ ربِّي لـــو لم يَكُـــن ذاك مـــا وُجِـــدنا
فالعـــدَمُ المحـــضُ لـــيس فيـــهِ ثبـــوتُ عـــينٍ فقُـــلْ صـــدقنا
لـــو لم تكـــنْ ثَـــمَّ يـــا حبيبِـــي إذ قـــال كُـــن لم تكُـــن سَـــمِعنا
فـــأيُّ شيءٍ قبلـــتَ منـــه علـــة الكـــونَ أو كـــون أنتَـــا

وأنشد على لسان العقل:

عجبِـــي مـــن قائـــلٍ كُـــن لعـــدمٍ والـــذي قِيـــلَ لـــه لم يَكُـــن ثَـــم
ثـــم إن كـــان فَلِـــمَ قِيـــلَ لـــهُ لِيَكُن والكـون والقـول مـا لا ينقسَمْ
فنجـــاةُ الـــنفس في الـــشرعِ فـــلا تَكُـــن إنـــسان رأى ثـــم حُـــرِمْ
وإذا نازعـــك العقـــل فقـــل طَـــوْرَكَ الـــزم مـــا لَكُـــمْ فيـــه قَـــدَمْ
مثـل مـا قـد جهـل اللـوحُ الـذي خـطَّ فيـه الحـقُّ مـن علـم القلـم

انتهى

وليكن ذلك آخر ما أراد الله ذكره من نصوص الشيخ في حدوث العالم. وقد جمعت أقواله في ذلك في كتاب «الفتوحات» فوصلت إلى أكثر من ثلاثمائة موضعاً في تصريحه بحدوث العالم. ولعمري كيف يظن بالشيخ ﷺ أنه يقول بِقِدَم العالم ويقع في هذا الجهل العظيم مع أن كتبه كلها مبنية على معرفة الله تعالى وتوحيده وإثبات أسمائه وصفاته وأنبيائه ورسله وجميع شرائعهم من ذكر الدارين والعالم الدنيوي والعالم الأخروي وبيان النشأتين[1] والبرزخين، ومن

---

(١) غير واضحة في (أ)، والمثبت من (ب)

يقول بقدم العالم لا يُثبت شيئاً من ذلك، بل ولا بعثاً ولا نشوراً ولا غير ذلك مما هو منقول عن الفلاسفة؟!! فاعلم ذلك.

[نصوص الشيخ الأكبر المصرِّحة بعدم قوله بالحلول والاتحاد]

وأما نصوصه ﷺ المصرحة بعدم قوله بالحلول والاتحاد فكثيرة جداً في «الفتوحات»، ولكن نذكر منها طرفاً صالحاً فأقول وبالله التوفيق:

من عبارته قوله ﷺ في عقيدته الصغرى تعالى الله أن تحله الحوادث أو يحلها أو تكون بعده أو يكون قبلها إذ القبل والبعد من صُنْعِ الذي أنشأه فلا نطلق عليه أدباً خوفا من إيهام أن الحق تعالى يتقيد بزمان أو يكون قبل معلوماته، فإن ذلك يؤذن بتقدم ذاته على علمه بالمعلومات، وذلك محال لقدم علمه ومعلوماته من حيث تعلق علمه بها. فعُلِمَ أن من أطلق على الحق تعالى القبل والبَعْد فهو قليل الأدب مع الله تعالى، لأنه يُدخِل الحق تعالى تحت حكم الزمان فيكون ظرفاً له تعالى. انتهى

ومنها قوله في «الفتوحات»: اعلم أن الحق تعالى ليس محلاً للحوادث، فلا تَحُلُّهُ الحوادثُ ولا يحلُّها، لأنه تعالى واحد في ذاته، ومقام الواحد يتعالى أن يحل فيه شيء أو يحل هو في شيء أو يتحد بشيء.

[ومنها قوله في الباب الثالث من الفتوحات: اعلم أنه ليس في أحد من الله شيء ولا يجوز ذلك عليه بوجه من الوجوه][1].

---

(١) سقط من (ب).

ومنها قوله في باب الأسرار من الفتوحات: لا يجوز لعارف ولو بلغ أقصى درجات القرب أن يقول أنا الله، بل حاشا العارف من هذا القول حاشاه، وإنما يقول: أنا العبد الذليل في المسير والمقيل.

ومنها قوله في الباب التاسع ومائة: القديم لا يصح أن يكون محلاً للحوادث ولا أن يكون حالاً في المُحْدَث، وإنما الوجودُ الحادث والقديم مربوطٌ بعضه ببعض ربط إضافة وحكم، لا ربط عين بعين، فإن العبد لا نسبة بينه وبين ربه جل وعلا، ولا يجتمع معه في حال ولا حقيقة، وغايةُ الأمرِ أن يجمع العبد بين الوجود وذلك ليس بجامع لأني إنما أعني بالجامع نسبة المعنى إلى كل واحد على حد نسبته إلى الآخر، ولست أعني إطلاق الألفاظ، وأين الغني بذاته عن المفتقر إلى غيره في كل شيء؟! انتهى

ومنها قوله في الباب الثامن والتسعين في الكلام على الأذان: اعلم أن المراد بقوله تعالى في الحديث القدسي «كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به» إلخ، انكشافُ الأمرِ لمن تقرب إليه بالنوافل، فيُكْشَفُ له أن جميع قواه مفاضةٌ عليه من قدرة الحق تعالى ومُمَدَّةٌ له، ولولا ذلك ما سمع ولا أبصر ولا بطش ولا مشي ولا غير ذلك، وليس المراد بـ «كنت» أن الحق لم يكن يُمِدُّه قبل التقرب، ثم كان ممداً له بعد ذلك، بل هو ممد له شعر العبد بذلك أم لم يشعر، فتعالى الله عن العوارض الطارئة[1].

قال: وهذه المسألة من أعزِّ المسائل الإلهية أي من أنفسها وأشرفها. انتهى. قلت: ويؤيد ذلك قول سيدي علي بن وفا في كتاب «الوصايا»: إنه ليس المراد

---

(١) وفيه يقول العارف ابن عطاء الله السكندري: جَلَّ عطاء ربنا السابق أن يكون بسبب دعائنا اللاحق.

بكنت سمعه الذي يسمع إلخ الحدوث في نفس الأمر، وإنما المراد به أن ذلك الكون الشهودي مرتب على ذلك الشرط الذي هو حصول محبة الحق تعالى لعبده، فمن حيث الترتيب الشهودي جاء الحدوث لا من حيث التقدير الوجودي. انتهى

وكذلك يؤيده في الإيضاح قول الشيخ في الباب السادس والأربعين وثلاثمائة من «الفتوحات»: إنما قال تعالى: «كنت سمعه الذي يسمع به» الحديث، وذَكَرَ الصورَ المحسوسةَ دون القوى الروحانية كالقوة المخيِّلة والمفكِّرة والحافظة والمصوِّرة ونحوها لأن هذه الأمور مفتقِرةٌ إلى الحواس الظاهرة، والحق تعالى لا يتنزل منزلة من يفتقر إلى غيره من المخلوقات، بخلاف الحواس الظاهرة، فإن افتقارها إنما هو إلى الله تعالى لا إلى غيره، فلذلك[1] تنزل سبحانه وتعالى لمن هو مفتقر إليه لم يشرك به أحداً دون من أشرك به من القوى الروحانية، وأطال في ذلك. ثم قال: فعُلِمَ أن الحواس الظاهرة أتمُّ لكونها هي تهب القوى الروحانية ما تتصرف فيه وما به يكون حياتها العلمية. انتهى

ومنها قوله في الباب الخامس والستين وثلاثمائة: لولا نداء الحق لنا بنحو قوله: يا عبادي ونداؤنا له بقولنا: يا ربنا ما تميز عنا ولا تميزنا عنه، ففصل تعالى نفسَه عنا في الحكم كما فصلنا نحن أنفسنا عنه، هذا في شهودنا، أما في جانب الحق تعالى فلا فصل ولا وصل.

ومنها قوله في باب الأسرار: من قال بالحلول فهو معلول، فإن القول بالحلول مرض لا يزول، ومن فصل بينكَ وبينه فقد أثبت عينك[2] وعينه، ألا

---

(١) في (ب): فكذلك، والمثبت أقرب للصواب.

(٢) في (ب): غينك.

ترى إلى قوله تعالى: كنت سمعه الذي يسمع به إلى آخر النسق، فإنه قد أثبتك بإعادة الضمير إليك ليدل عليك. وما قال بالاتحاد إلا أهل الإلحاد كما أنه ما قال بالحلول إلا أهل الجهل والفضول، فإن القائل به أثبت حاله ومحله وعين حرامه وحلاله، وأطال في ذلك ثم قال: فعلم أن من فصل فَنِعْمَ ما فعل، ومن وصَلَ فقد شهد على نفسه بأنه فصل حتى وصل، والشيء الواحد لا يصل نفسه، وما ثم إلا ذاته ومصنوعاته. انتهى

ومنها قوله في باب الأسرار أيضاً: الحادث لا يخلو عن الحوادث؛ لَوْ حَلّ بالحادث القديمُ لصح قول أهل التجسيم. القديم لا يكون محلاً ولا يحل في غيره، فمن ادعى الوصل فهو في عين الفصل.

ومنها قوله في الباب أيضاً: أنت أنت، وهو هو فاحذر أن تقول كما قال العاشق: أنا من أهوى ومن أهوى أنا، فهل قدر هذا أن يرد العين [واحدة][1] لا والله ما استطاع ذلك فإنه جَهْلُ والجهلُ لا يصح تعقله، فإن مدلول «أنا» خلاف مدلول «هو» إذ لو كنتَ هو لعلِمتَه كما يعلم تعالى نفسه، وذلك محال.

ومنها قوله في الباب الثاني والسبعين ومائتين: من أعظم دليل على نفي القول بالحلول والاتحاد الذي قد يتوهمه ضعفاء العقول أن تعلم عقلاً أن القمر ليس فيه من نور الشمس شيء، وأن الشمس ما انتقلت إليه بذاتها، وإنما القمر لها محلٌ، فكما أن القمر محلٌ للشمس من غير حلولها فيه فكذلك العبد ليس فيه من خالقه شيء ولا حل هو فيه. انتهى

---

(١) ليس في (ب).

ومنها قوله في الباب التاسع والخمسين وخمسمائة في الكلام على اسمه تعالى البديع بعد كلام طويل: وهذا يدل قطعاً على أن العالم ما هو عين الحق تعالى ولا حل فيه الحق تعالى، إذ لو كان عينَ الحق تعالى أو حل فيه ما كان تعالى بديعا.

ومنها قوله في الباب الرابع عشر وثلاثمائة: لو صح أن يرقى الإنسان عن مقام إنسانيته، والملك عن ملكيته ويتحد بالحق تعالى لصح انقلاب الحقائق وخرج الإله عن كونه إله ورباً وقاهراً وراحماً، وهكذا، وصار الحق خلقاً والخلق حقاً، وما وثق أحد بعلمه، وصار المحالُ واجباً، والواجب محالاً، فلا سبيل إلى قلب الحقائق أصلاً وأبداً.

ومنها قوله في الباب الثامن والأربعين: لا يصح أن يلحق الخلق برتبة الحق تعالى أبداً، كما لا يصح أن يكون المعلول في رتبة العلة كما يعلم من قوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ (المجادلة: ٧) فإنه تعالى لم يجعل نفسه واحداً من الثلاثة ولا واحداً من الخمسة بل جعل نفسه رابعاً وخامساً وسادساً غيرةً أن يتحد مع خلقه في رتبة العدد، وإن كانت معِيَّتُه عامة مع كل شيء كما قال تعالى:﴿ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ ﴾ (المجادلة: ٧) فافهم.

وقال في كتابه المسمى «بلواقح الأنوار»: اعلم أن من كمال مقام أهل القرب من حضرة الله تعالى شهود رب وعبد، لأنه هو الواقع، وكل عارف يشهد ربه دون نفسه هو فليس هو بعارف في ذلك الوقت إنما هو صاحب حال، ومعلوم أن الحال صاحبه ناقص. وعلى ذلك حُمِلَ قول أبي القاسم الجنيد رحمه الله: من شهد الحق لم ير الخلق، ومن شهد الخلق لم ير الحق، فإنه أشار به إلى مقام الناقص لا

الكامل بقرينة ما نقل عنه أيضاً: من كمال العارف شهودُ نفسِهِ مع ربِّهِ، ومن قال بفناء الشاهد نفى المُشَاهَدَ اسم مفعول. انتهى

ويؤيد ذلك قوله في الباب السابع والستين وثلاثمائة من «الفتوحات»: اجتمعت روحي في بعض المكاشفات بروح السيد هارون عليه الصلاة والسلام فقلت له يا نبي الله كيف قلت لأخيك:﴿ فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ ﴾ (الأعراف: ١٥٠) ومَن الأعداء في حضرتكم حتى تشهدهم مع الله تعالى، والواحد منا يصل إلى مقام لا يشهد فيه إلا الله تعالى وحده، وأنتم بيقينٍ أعلى مقاماً منا؟ فقال السيد هارون عليه الصلاة والسلام: صحيح ما قلت ولكن هل زال العالم في نفس الأمر كما هو مشهدكم أم العالم باق في نفس الأمر وحجبتم أنتم عنه؟ فقلت له: العالم باق لم يزل، فقال عليه الصلاة والسلام: فقد نقصتم من العلم بالله تعالى في هذا المشهد بقدر ما نقص من شهودكم للعالم، فإنه كُلَّهُ دليل على الله تعالى. قال الشيخ: فَقَبَّلْتُ رجله وشكرته على ذلك، وقلت له: قد أطلعتنا على أمر لم يخطر لنا على بال. انتهى

ومنه قوله في باب الأسرار: لا يترك الاعتبار إلا الأغمار - يعني الجهلة - ألا ترى الحق تعالى كيف حفظ الخلق ولم يتركهم، إذ لو تركهم لذابوا لعدم من يحفظ عليهم وجودهم ويقوم بهم ويلحظهم، ومن هنا قالوا من كمال التخلق بأسماء الحق [تعالى][1] الاشتغال بهم وبالحق. لو تُرِكَتْ الأغيار لتُرِكَتْ التكاليف التي جاءت بها الأخبار، ولو أن عبداً ترك التكاليف لكان عاصياً أو جاحداً.

ومنها قوله في كتابه «لواقح الأنوار»: لا يقدر عبد ولو ارتفعت درجته أن يرى العالم عين الحق تعالى أبداً. انتهى.

---

(١) ليس في (ب).

ويؤيد ذلك قوله في الباب الثاني والسبعين وثلاثمائة بعد كلام طويل: فقد علمت يا أخي أن القلوب به هائمة، والعقولَ فيه حائرة[1]، يريد العارفون أن يفصلوه عن العالم بالكلية حتى يكون العالم قائماً بنفسه، فلا يقدرون من شدة تنزيههم له تعالى، ويريدون أن يجعلوه عينَ العالم من حيث كون حركاتهم وسكناتهم بيد قدرته تعالى، فلا يتحقق لهم؛ دائماً متحيرون، فتارةً يقولون هو هو، وتارة يقولون ما هو هو، وتارةً يقولون هو ما هو. انتهى

ومنها قوله في الباب الحادي عشر وثلاثمائة: لا أعرف الآن أحداً من أقراني تحقق بمقام العبودية أكثر مني، وما ثم إلا من تحقق به مثلي أو دوني، فإني بلغت في مقام العبودية غايتَه بحكم الإرث للإمام أبي بكر الصديق ﷺ، فأنا العبد المحض الذي لم يشبني شيء من الربوبية والسيادة على أحد من خلق الله، فلا أعرف للسيادة طعماً[2]، وقد منحني الحق تعالى ذلك هبةً منه، ولم أنله بعمل، وأرجو من فضل الله تعالى أن يمسك ذلك علي حتى ألقاه وهو راضٍ عني. انتهى

وكان سيدي علي بن وفا ﷺ يقول: المراد بالاتحاد الذي يشير إليه الطائفة ﷺ عدم مخالفة أوامر الحق جل وعلا، كما يقال: بين فلان وفلان اتحادٌ يعني موافقة فيما يأمر به أحدُهما الآخرَ وعدمُ مخالفة، ولله المثل الأعلى؛ وليس المراد اتحادَ ذات أحدهما بالآخر بحيث يصيران شيئاً واحداً. انتهى

---

(١) في (أ): به جائرة.

(٢) في (أ): طمعاً

وليكن ذلك آخرَ ما ذكرناه من نصوص الشيخ ﷺ في نفي القول بالحلول والاتحاد، ومن تحقق بمعرفتها رد كل ما رآه في كلام الشيخ يوهم قِدَم العالم أو الحلول والاتحاد إلى هذه النصوص الصريحة، وكيف يترك عاقلٌ النصوص الصريحة إلى ما توهمه بفهمه السقيم.

وقد نقلتُها من نسخة الشيخ المكتوبة بخطه حين وردت علينا من بلاد الحجاز مع الشيخ العارف بالله تعالى الشيخ شمس الدين بن أبي الطاهر المدني ﷺ وعليها مواضع عديدة بلغ الشيخ فيها على قراءاته العلماء من أهل الشام وغيرهم كالحافظ البرزلي(١) وشيخ الإسلام الخونجي وغيرهما.

وقد علمت وتحققت أن جميع نسخ كتاب «الفتوحات» التي في مصر والشام مدسوسٌ فيها عدةُ أمور تخالف ظاهر الشريعة فإياك والاعتماد على شيء تراه فيها إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة، فإن الشيخ معدود من كُمَّل الأولياء، والكامل من شأنه أن يحقَّ الحق ويبطلَ الباطل ولا يشطح عن ظاهر الشريعة أبداً من حيث أن الشارع ﷺ أمنه(٢) على شريعته، فكيف يتكلم بما يخالفها ويخون الله تعالى ورسوله ﷺ؟!

وقد سبقني إلى ذكر أن نسخ الفتوحات قد دَسَّ الأعداءُ فيها كلاماً يخالف ظاهر الشريعة شيخُ الإسلام الشيخ بدر الدين بن جماعة المقدسي، والشيخ أبو الطاهر الشاذلي المغربي، والشيخ مجد الدين الفيروزباري صاحب القاموس في اللغة، فإني لما اختصرت الفتوحات حذفت منها أموراً كثيرة رأيتها تخالف ظاهر

---

(١) في (أ)، (ب): البزالي.

(٢) بالأصول اضطراب في العبارة، وما أثبتناه للصواب أقرب.

الشريعة، فلما ورد علينا النسخة التي بخط الشيخ طالعتها فلم أر فيها شيئاً مما كنت حذفته ففرحت بذلك غاية الفرح.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

وهذه صورة ما وجد بخط المصنف ﷺ على نسخته المكتوبة بخطه ومنه كتبت: الحمد لله رب العالمين بلغ الشيخ العالم العلامة الشيخ عبد القادر البتنوني قراءة على جميع هذه الرسالة المباركة وأجزت له إقرائها وروايتها والحمد لله رب العالمين.

وكتبه مؤلفها عبد الوهاب يسمى أحمد عفا الله عنه في خامس جمادى الأولى سنة أربع وستين وتسعمائة حامداً مصلياً مُسلِّماً.

يقول ساطره الفقير محمد أبو اليسر المقدسي لطف الله تعالى به وبالمسلمين إنه قرأ هذه الرسالة في مجلس واحد على مؤلفها سيدنا ومولانا العارف بالله تعالى المسطر خطه الشريف آخر بحضور بعض السادة الإخوان هم سيدنا ومولانا الشيخ سراج الدين عمر الأنصاري المدني وبقية الحاضرين، وقد صدرت الإجازة من لفظ مولانا المؤلف أطال الله مدته ونفعنا بمدده لهذه الرسالة المباركة لكاتبه ولبقية الحاضرين وشرفنا الله تعالى بذلك والحمد لله رب العالمين، المنسوب إلي فيه صحيح وأجزت للقارئ المذكور ومن حضر قراءة رواية هذه الرسالة وأجزت القارئ بإقرائها لمن يراه أهلا لذلك ونقلت من خطه مؤلفه عبد الوهاب بن أحمد الشعراني عفا الله عنه حامداً مصلياً مسلماً.

